

خبراء اقتصاديون لـ «الميثاق»:

عدم ثقة المجتمع الدولي بحكومة الوفاق وراء التعهدات التمويلية الهزيلة

فشل الحكومة.. أعاد
باسندوة بخفي حنين

الوطني، ومن ثم تدهور دخل الفرد ومستوى معيشته».

ولفت البرنامج إلى تدني الخدمات الأساسية للدولة والضعف الشديد في مستوى تغطية الخدمات، فالطاقة الكهربائية لا تغطي سوى ٤٢٪ من السكان، وتتوفر خدمات الأمن والقضاء والسلطة المحلية بنسبة ٣٥,٢٪ فقط. وتبلغ تغطية إمدادات المياه والصرف الصحي من الشبكة العامة حوالي ٢٦٪ و ١٦٪ من السكان على التوالي.

مؤكد أن الوضع «ازداد سوءاً منذ مطلع عام ٢٠١١، وخاصة بالنسبة لقطاع الكهرباء الذي مر بأسوأ مراحل بسبب أعمال التخريب التي تعرضت لها أبراج الكهرباء وخطوط النقل، وكذلك شحة المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل محطات الكهرباء العاملة بالديزل والمازوت. مما أفضى إلى انقطاع مستمر للتيار الكهربائي وصل في بعض الأحيان إلى ٢٠ ساعة لكل ٢٤ ساعة، وفي بعض المناطق يستمر انقطاع الكهرباء لمدة أيام».

وتناول المكون الأول من البرنامج أيضاً تفاقم وضع الموازنة العامة التي أهدتها أحداث العام ٢٠١١ وما أفرزته تلك الأحداث من تراجع في الموارد الضريبية وخسارة لجزء كبير من العائدات النفطية بسبب الاعتداء على أنبوب ضخ النفط الخام مارب- رأس عيسى وتعليق كثير من المانحين للقروض والمساعدات الخارجية، والصعوبات التي واجهت الموازنة العامة في الوفاء بأجور ومرتبات موظفي الدولة. واضطرت لتبني مجموعة من السياسات المالية التقشفية التي كان لبعضها آثار قاسية على عملية التنمية ومستويات المعيشة، وخاصة تجميد معظم مشاريع البرنامج الاستثماري العام، وتقليص نفقات دعم المشتقات النفطية.

وأشار البرنامج إلى أنه رغم تلك الإجراءات والتدابير التقشفية، زاد تفاقم عجز الموازنة العامة وأصبح من غير الممكن تمويله عبر أذون الخزانة. وتم اللجوء لتمويل العجز جزئياً من مصادر غير حقيقية، مما يترتب عليه مزيد من الضغوط على ميزان المدفوعات وخسارة متسارعة لاحتياطيات النقد الأجنبي، ومن ثم تدهور قيمة العملة الوطنية وارتفاع التضخم.

وأكد البرنامج أن مشكلة البطالة تعد إحدى أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية وتساهم في تقويض الاستقرار السياسي والأمني في البلاد خاصة وأنها تتركز بدرجة عالية في أوساط الشباب بنسبة تبلغ ٥٢,٩٪ في الفئة العمرية «١٥-٢٤» سنة، كما تبلغ نسبة ٤٤,٤٪ في الفئة العمرية «٢٥-٥٩».

وصف خبراء اقتصاديون النتائج التي تميزت عنها الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن المنعقد بالرياض في الـ 23

من مايو الجاري بالمخيبة للأمال وتطلعات الشعب اليمني ولم تلب الحد الأدنى من احتياجاته التمويلية لمعالجة تداعيات الأزمة التي عصفت بالبلاد منذ مطلع العام الماضي وإنعاش الاقتصاد وتحسين الخدمات الأساسية.

هشاشة الوضع الأمني

وسوء الإدارة أثر سلباً

على أصدقاء اليمن

.....

تفاقم الأوضاع الاقتصادية

والمعيشية بدرجة غير

مسبوقة

.....

تراجع في الموارد الضريبية

وخسائر متزايدة بسبب

تفجير أنبوب النفط

المعيشية والإنسانية بدرجة غير مسبوقة، إذ تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى -١,٥٪ عام ٢٠١١.

ويمثل هذا المستوى من النمو الاقتصادي خسارة غير مسبوقة في تاريخ اليمن الاقتصادي منذ قيام الوحدة المباركة للجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م..

وأرجع البرنامج ذلك إلى ركود وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية متأثرة بتدهور الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد وما صاحبها من أزمة للمشتقات النفطية وانقطاع الكهرباء. إضافة إلى تعليق العديد من المشاريع الاستثمارية الوطنية والأجنبية التي كان مخططاً لإقامتها.

وأوضح البرنامج «أن الدمار طال البنية التحتية من طرق وكهرباء والعديد من المنشآت الحكومية والخاصة.. فضلاً عن توجيه أعمال الفوضى أو ما يسمى بالعصيان المدني وافتعال الإضرابات في كثير من المرافق الإنتاجية والخدمية، والتي أثرت سلباً على معدل الإنتاجية الكلية للاقتصاد

وقال الخبراء الاقتصاديون الذين تحدثوا لـ «الميثاق» إنه تم التمهيد في المؤتمر بتقديم حوالي أربعة مليارات دولار لدعم التنمية في بلادنا منها ٣ مليارات ٢٥٠ مليون دولار من المملكة العربية السعودية وحدها، في حين أن احتياجات اليمن التي قدرتتها حكومة الوفاق الوطني خلال الفترة الانتقالية تبلغ ١٠,٤ مليار دولار، ما يعني أن هناك فجوة تمويلية كبيرة من الصعب بل من المستحيل تغطيتها في ضوء التعهدات «الهزيلة» التي أعلنت عنها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المانحة.

وأشاروا إلى أن تعهدات مؤتمر المانحين بلندن عام ٢٠٠٦ والتي تزيد على خمسة مليارات دولار لم يتم استيعابها إلى الآن بسبب الظروف السياسية والأمنية والأحداث الطارئة وتوسع نشاط القاعدة والاختلالات الأمنية فضلاً عن ضعف القدرة الاستيعابية للمنح والقروض الخارجية.

وعزا الخبراء ضلالة التعهدات التمويلية من الدول والمنظمات المانحة إلى عدم ثقة المجتمع الدولي في حكومة الوفاق الوطني وخشيته من تسرب المنح والقروض الخارجية وإنفاقها في غير الأوجه المخصصة لها وانعدام الشفافية وسوء الإدارة، وعدم فعالية إجراءات مكافحة الفساد، بخلاف هشاشة الوضع السياسي والأمني وفشل الحكومة حتى الآن في الإيفاء بتعهداتها التي قطعتها على نفسها أمام مجلس النواب لنيل الثقة على برنامجها العام وخاصة فيما يتعلق بإعادة الأمن والاستقرار وتحسين الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والوقود والطرق والصحة والتعليم وعودة الاستثمارات وتنشيط القطاع السياحي.

خسارة غير مسبوقة

الجدير بالذكر أن البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ٢٠١٢-٢٠١٤ الذي أعدته وزارة التخطيط وعرضته في مؤتمر أصدقاء اليمن أشار إلى الآثار السلبية للمشهد السياسي والأمني منذ بداية عام ٢٠١١، والتي تتضمن تراجعاً حاداً في المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية وتفاقم الأوضاع

توجيهات بضبط فاسدين في كهرباء شرعب الرونة

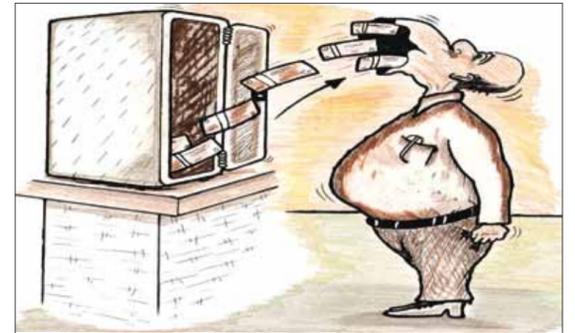
من الشباب الجيدين والعاطلين عن العمل.

وبحسب الشكاوى المقدمة إلى وكيل المحافظة فإن إدارة المشروع تقوم باستنزاف المواطنين بدفع مبالغ مالية كبيرة تصل إلى ٦٥ الف ريال في بعض القرى لإدخال الكهرباء للمنزل الواحد، إلى جانب الرسوم الشهرية التي تم رفعها من ٧٠٠ إلى ١٢٠٠ ريالاً تامينا للمشروع، فيما يتم احتساب ٢٦٠ ريالاً عن كل وحدة.

وكان المواطنون قد نفذوا اعتصامات متواصلة منذ مطلع مايو الجاري أمام مقر المشروع ومبنى المجلس المحلي والذي قاموا بإغلاقه احتجاجاً على عدم الاستجابة لمطالبهم.

بدأت الإجراءات الخاصة بعملية التفاعل مع قضايا المواطنين والتي انتهجها شوقي احمد هائل محافظ تعز، مؤخراً توثي ثمارها.. تجلى ذلك في ملامسة المسؤولين في المحافظة قضايا المواطنين سواء المقدمة بشكل مباشر أو تلك التي تنشر في الصحف والمواقع الإلكترونية.

حيث وجه الأخ عبدالله أمير- وكيل المحافظة لشئون شرعب مذكرة إلى مدير المديرية لضبط القائمين على مشروع كهرباء بني زياد وبني سميع والنظر في الشكاوى المقدمة من أبناء المنطقة ويطلبون فيها بإحالة إدارة المشروع والمتورطين في تحويل المشاريع الحكومية إلى قطاع خاص ونهب للمال العام إلى الجهات المختصة وتشكيل لجنة جديدة

نقابات عمال اليمن تدين
جريمة ميدان السبعين

دان الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن واستنكر الجريمة البربرية البشعة بحق أبناء القوات المسلحة والأمن البطلة من منتسبي الأمن المركزي والكلية الحربية وكلية الشرطة والنجدة أثناء الإعداد والاستعداد للمشاركة في العرض العسكري في ميدان السبعين.

وقال اتحاد عمال اليمن في بيان له إن تنظيم القاعدة الغارق في مستنقع الجريمة بحق الإنسانية جمعاء والمارق من كل الديانات السماوية والنواميس الكونية والفترة الإنسانية السليمة التي فطر الله الناس عليها، أبي إلا أن يحول أفراننا إلى أحران وأعراسنا إلى ماتم، وذلك بقتل وجرح أكثر من ٣٠٠ فرد ما بين ضابط وصف وجندي في ريعان شبابهم ومستقبل عطلتهم لخدمة دينهم ووطنهم وأمتهم العربية والإسلامية وهم على وشك التخرج واستقبال الحياة ليكونوا الدرع القوية لحماية هذا الوطن والدفاع عنه وعن سيادته ووحدته وعزته وفخراً لأسرهم.

أهالي الأحياء المتضررة يحذرون
من القادم الأسوأ

يواصل أهالي أحياء وأبناء الأحياء السكنية الواقعة بأحياء الدائري والجامعة القديمة

والجديدة والقاع والعدل والزراعة صلواتهم ودعواتهم لربهم بأن يفك عنهم حصار العتاة ويحررهم من قيود المتشددون والمتطرفين المتواجدين والمحتلين ساحة جامعة صنعاء والخط الدائري والشوارع المجاورة لها..

فمنذ أشهر مضت والآلاف من أبناء تلك الأحياء والمتضررين من عنجهية اللجان الحزبية المنظمة وقمع ومنع لحياتهم من قبل المكلفين بإرهاب وترويع الأمنيين من أبناء تلك الأحياء.. خطيب الجمعة ٢٥/٥/٢٠١٢م دعا أبناء الوطن جميعاً للظننر إلى معاناتهم ووضع أنفسهم وأسرهم في تلك المحنة..

وشدد على إرساء وإشاعة مبادئ التسامح والتصالح، ونبذ العنف والتطرف والإرهاب وتحقيق الرحمة بين المسلمين امتثالاً

لقول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم: «المؤمن للمؤمن كالبنيان...».

وقال خطيب جمعة الزراعة: على اليمنيين واجبات مقدسة وهي إنهاء حالة العزلة والانكفاء على الذات والانطلاق صوب إشاعة الرسالة المحمدية في تحقيق مبادئ الرحمة الإنسانية.. وأضاف: إن نزوء البعض لقناعات الانتقام والكراهية في ظل النتوءات الخطيرة ومعالم التفكك سبب للشعب فاجعة ومأساة يندى لها الجبين.. مستنكراً ما حدث يوم الاثنين الماضي ١٢/٥/٢٠١٢م من جريمة نكراء وغادرة أذهلت الجميع والجرائم الأخرى التي ترتكب في أبين وأرحب وغيرها.

ودعا الجميع إلى تحقيق التعايش والقبول بالأخر وعدم إلغائه حتى نتلافى ما هو أشد وأخطر والقادم عبر العمليات الانتحارية والتفخيخية لتدمير الوطن وأهله.